J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 9 (12): 911 - 918, 2018

An Economic Study to Measure the Efficiency of Agricultural Investment in Egypt

Osama, A. Darwish and Hala M. N. El-Deen
Department of Economic Studies - Department of Economic and Social Studies - Desert Research Center

This article was CHECKED against plagiarism using TurnitIn software

دراسة إقتصادية لقياس كفاءة الإستثمار الزراعي في مصر

أسامه عبدالرحمن درويش علي و هاله محمد نور الدين عبدالله
قسم الدراسات الإقتصادية- شعبة الدراسات الإقتصادية والإجتماعية - مركز بحوث الصحراء

الملخص

يعتبر الإستثمار الزراعي المحرك الرئيسي والدافع للتنمية الزراعية المستدامة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي . حيث تضييق الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك و رفع كفاءة إستغلال الموارد المتاحة . كما أنه يؤدى إلى إقامة مشروعات جديدة تنمى القدرة الإنتاجية والبشرية مما يؤدى إلى زيادة معدلات النمو في الدخل وتحقيق الرفاهية الإقتصادية. وتعتبر الإستثمارات أحد الوسائل الأساسية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الزراعيه فى مصر[16] . وقد تمثلت مشكلة البحث في إنخفاض الإستثمارات الموجهه للقطاع الزراعي حيث قدر متوسط الإستثمارات الزراعية الحقيقية بنحو7.43 مليار جنية بنسبة تمثل نحو 4.16% من إجمالي الإستثمارات القومية الحقيقية والتي بلغت نحو 178.66 مليار جنية خلال الفترة (2003/2002– 2017/2016) . ويستمد البحث أهميتة من الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للإستثمار بصفة عامة والإستثمار الزراعي بصفة خاصة في دفع عجلة التنمية الشاملة . حيث يوفر الاستثمار مجموعة من الطاقات الإنتاجية الجديدة والتى تعمل علي توفير مجموعات من السلع والخدمات بكميات كبيرة ليتحقق فائض يعمل علي زيادة قدرة الدولة على التصدير وتوفير عملة صعبة تستطيع معها أصلاح ميزانها التجارى وزيادة الدخل القومي . ويتبلور الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على دور الإستثمارات الزراعية في تنمية القطاع الزراعي فضلا عن دورها في دفع قاطرة التنمية الشاملة وتحقيق أهداف إستراتيجية ورؤية 2030، ولتحقيق الهدف الرئيسي تطرق البحث إلي تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية تمثلت فيما يلي: 1- التعرف على الحراك الإستثماري فيما بين القطاعات الإقتصادية . 2- دراسة الوضع الراهن للإستثمارات الكلية والزراعية والناتج المحلي القومي والزراعي. 3- تقدير المعايير الإقتصادية لقياس كفاءة الإستثمار الزراعي. 4- تحليل الهيكل التوزيعي للإستثمارات القومية . 5- التعرف على أحد المشروعات القومية التنموية كنموذج جيد لفرص الاستثمار الزراعي بالمناطق المستهدفة على مستوى الجمهورية. وإعتمد البحث في تحقيق أهدافه على الطريقة الإستقرائية فى التحليل الإقتصادي من الناحيتين الكمية والوصفية، وتم الإستعانة ببعض أساليب التحليل الإحصائي والتي تتناسب مع طبيعة البيانات المجمعة. وتمثلت أهم النتائج البحثية فيما يلي : 1- وجود حراك إستثماري بين القطاعات الإقتصادية خلال فترة الدراسة (2003/2002– 2017/2016) وعلى الرغم من الزيادة في متوسط قيمة الإستثمارات الزراعية في مرحلة ما بعد الثورة والذي بلغ نحو 11 مليار جنية إلا أنها لازالت ضئيلة بالمقارنة بدور القطاع الزراعي في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وهو ما يعني الهجرة من قطاع الزراعة إلى القطاعات الأخرى الأكثر ربحية.2- وبتقدير أهم مؤشرات كفاءة الإستثمار الزراعي ، تبين أن معدل الإستثمار إنخفضت قيمتة عن الواحد الصحيح وبمتوسط 0.05 لفترة الدراسة مما يدل على كفاءة الإستثمار بهذا القطاع . أما معدل إنتاجية الإستثمار فقد زادت قيمتة عن الواحد الصحيح وبمتوسط 21.08 مما يدل على كفاءة الإستثمار بقطاع الزراعة. وبالنسبة لمضاعف الإستثمار فقد كانت قيمته بالسالب خلال المرحلة الاولى والثانية ماعدا العام الثاني في الأولى والعام الرابع في المرحلة الثانية وهو ما يعني أن الإستثمار في السنوات الحالية أقل منه في السنوات السابقة أما المرحلة الثالثة فقد إرتفعت قيمتة عن الواحد الصحيح وهو ما يعكس كفاءة الإستثمار في إجمالي القطاع الزراعي وقدر متوسط فترة الدراسة بنحو - 40.54 وإنحراف معياري 193.53. وأخيراً معامل التوطن الزراعي فقد تبين أن هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح وقدر متوسطه بنحو 0.34 مما يدل على كفاءة الإستثمار في إجمالي القطاع الزراعي ولم تتجاوز الإستثمارات الزراعية قيمة الناتج المحلي المتولد منه.3- كما تبين من دراسة الهيكل التوزيعي للإستثمارات القومية ، أنه تم تقسيم جمهورية مصر العربية وفقاً للقرار الجمهوري رقم 45 لسنة 1988 إلي سبع أقاليم إقتصادية يضم كل منها محافظة أو أكثر ويكون لكل إقليم عاصمة، حيث إقليم القاهرة الكبرى ، إقليم الإسكندرية ، إقليم الدلتا ، إقليم سيناء وقناة السويس ، إقليم شمال الصعيد ، إقليم وسط الصعيد ، وإقليم جنوب الصعيد .4- وبدراسة توزيع الاستثمارات العامة المستهدفة بالخطة للعام المالي 2017/2016 تبين إستحواذ جملة الإستثمارات العامة المستهدفة في إقليم سيناء وقناة السويس في خطة العام المالي 2017/2016 على النصيب الأكبر من جملة الإستثمارات المستهدفة ويحتل المرتبة الأولى بين الأقاليم السبعة ، حيث قدرت بنحو 41.7 مليار جنية بما يمثل نحو20.18% من جملة قيمة الاستثمارات العامة والتي بلغت نحو 206.6 مليار جنية ، ويعزى ذلك لأهمية مشروع تنمية محور قناة السويس والذي يعد أحد الركائز الأساسية لإحداث طفرة إقتصادية وتنموية في منطقة قناة السويس ، وأحد أهم محددات نجاح أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة لمصر حتى عام 2030. 5- وبدراسة توزيع الإستثمارات العامة قطاعيا ووفقاً لخطة العام المالي (2017/2016) تبين أن إجمالي الإستثمارات الموجهة لمحافظات الصحاري الخمس بلغت نحو 20.79 مليار جنية تمثل نحو 13.64% من إجمالي الاستثمارات العامة المخصصة لمحافظات الجمهورية والبالغ مقدارها نحو 152.4 مليار جنية. 6- كما إتضح ضخامة حجم الإستثمارات الموجهه لكلا من محافظة البحر الأحمر ومطروح مقارنةً بباقي المحافظات الصحراوية حيث بلغت نحو 11.114 مليار جنية وهو ما يتخطى نحو نصف المخصصات المالية تقريباً.7- كما تبين أن قطاع الأنشطة العقارية كان من أهم القطاعات الإقتصادية لموازنة الخطة الاستثمارية (2017/2016) حيث سجل منفرداً وعلى مستوى المحافظات الخمس نحو 10.85 مليار جنية تمثل نحو 52.19% من إجمالي الإستثمارات الموجهة لمحافظات الصحاري ، ويعزي ذلك لإهتمام الدولة بالبرنامج القومي للإسكان الإجتماعي الذي يعد من أهم العوامل الجاذبة للسكان.8- وبدراسة توزيع المخصصات الإستثمارية على قطاع الزراعة والري إتضح إنخفاضها، حيث بلغت نحو 412 مليون جنية تمثل نحو 1.98 % من إجمالي الإستثمارات الموجهة لمحافظات الصحاري .9- وبدراسة نموذج لأحد المشروعات القومية الداعمة لمبدأ التنمية الزراعية الشاملة والتي تقوم عليها إستراتيجية 2030 كان لمشروع 1.5 فدان الفوز بلا منافس ، حيث تقدر المناطق المستهدفة والمساحات المزمع إستصلاحها وإستزراعها بنحو 17 موقع موزعة على ثماني محافظات يتم تنفيذها على ثلاث مراحل بنحو 500 ألف فدان للمرحلة الأولى تأتي محافظة أسوان في المرتبة الأولى بنحو 33.6% من إجمالي المستهدف للمرحلة الأولى ، وتمثل محافظة الوادي الجديد نحو 34.69% من إجمالي المستهدف للمرحلة الثانية والبالغ نحو 490 ألف فدان. ، وأخيراً تمثل المنيا أكبر نسبة بنحو 78.43% من إجمالي المستهدف للمرحلة الثالثة والبالغ نحو510 ألف فدان ._10- يعتمد نحو 1.33 مليون فدان من هذا المشروع على الري بالمياه الجوفية بنسبة 88.5% من المساحة المستهدفة ، وفي ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج فإنه يمكن إستخلاص التوصيات التالية : 1- توفير المناخ الجاذب والملائم للإستثمار عن طريق وضع الخطط والسياسات والتشريعات التي تسهل الطريق أمام المستثمرين للقضاء على الروتين والتعقيد الإداري ، بالإضافة إلى توفير المعلومات بشفافية ووضوح للمستثمرين . 2- الإهتمام بالدور التنموي الذي تلعبة الأقاليم الإقتصادية السبعة . 3- ضرورة التوجه الإستثماري من قبل الدولة نحو القطاع الزراعي وتكثيف جهودها لجذب الإستثمارات لهذا القطاع الحيوي والإهتمام بالإنتاج النباتي والبحث عن نباتات تتحمل الظروف الصحراوية القاسية وذات عائد مادي كبير مثل نبات الجوجوبا[17]. 4- ضرورة إستكمال وتنفيذ المشروع القومي للإسكان الإجتماعي بكافة المحافظات وبمحافظات الصحارى بشكل خاص. 5- إستكمال تنفيذ مراحل مشروع إستصلاح المليون ونصف فدان خاصةً في محافظات الصحاري .

الكلمات المفتاحية : الإستثمار الزراعي – إستراتيجية 2030 – معايير كفاءة الإستثمار.

المقدمة

يعتبر الإستثمار الزراعي المحرك الرئيسي والدافع للتنمية الزراعية المستدامة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي . حيث تضييق الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك و رفع كفاءة إستغلال الموارد المتاحة . كما أنه يؤدي إلى إقامة مشروعات جديدة تنمي القدرة الإنتاجية والبشرية مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الدخل وتحقيق الرفاهية الإقتصادية. وتعتبر الإستثمارات أحد الوسائل الأساسية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الزراعية فى مصر(16) ، حيث يتوقف نجاح سياسات التنمية الزراعية بدرجة كبيره على حجم وكفاءة توزيع الإستثمارات المتاحة بين القطاعات الإقتصادية المختلفة بالدولة. كما أن إستراتيجية التنمية الزراعية فى مصر تهدف إلى تشجيع زيادة معدلات نمو الإستثمار، سواء كانت إستثمارات فى صورة خدمات عامة مملوكة للدولة، أو القطاعات الأخرى التي تساهم فى إنتاجية القطاع الخاص والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية، وهذا يؤدي إلى زيادة الأنشطة الإستثمارية عن طريق إضافة مشروعات إنتاجية جديدة تعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية داخل البنيان الإقتصادى القومى.

مشكلة البحث :

تعد الإستثمارات الزراعية أداه من أهم أدوات تنفيذ السياسة الزراعية في المجتمع ، وذلك بدعم القطاع الزراعي بالقدر الذى يناسب طاقاتة الإستثمارية فى ظل إستراتيجية إقتصادية تسعى إلى توجيه كافة الجهود لتحقيق برامج تنمية إقتصادية بصفة عامة وزراعية بصفة خاصة. وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أن متوسط الإستثمارات الزراعية الحقيقية بلغ نحو 7.43 مليار جنية بنسبة تمثل نحو 7.94% من متوسط إجمالي الإستثمارات الموجهه للقطاعات السلعية والتي بلغت نحو 87.18 مليار جنية ونحو4.16 % من متوسط إجمالي الإستثمارات القومية الحقيقية والتي بلغت نحو 178.66 مليار جنية خلال فترة الدراسة (2003/2002– 2017/2016) ، وتعد هذه نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بمدى

أهمية دور القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية الزراعية ومدى مساهمتة في المجتمع إقتصادياً وإجتماعياً .

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميتة من الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للإستثمار بصفة عامة والإستثمار الزراعي بصفة خاصة في دفع عجلة التنمية الشاملة. حيث تتمثل الأهمية الإقتصادية في إضافة مجموعة من الطاقات الإنتاجية الجديدة ، زيادة الدخل القومي ، توفير السلع والخدمات وزيادة الفائض مما يسمح بزيادة قدرة الدولة على التصدير وتوفير عملات صعبة وتتمثل الأهمية الإجتماعية في توفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطن.

هدف البحث :

يتبلور الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على دور الإستثمارات الزراعية في تنمية القطاع الزراعي فضلا عن دورها في دفع قاطرة التنمية الشاملة ، وتحقيق أهداف إستراتيجية ورؤية 2030، ولتحقيق الهدف الرئيسي تطرق البحث إلي تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية تمثلث فيما يلي :

1- التعرف على الحراك الإستثماري فيما بين القطاعات الإقتصادية .
2- دراسة الوضع الراهن للإستثمارات الكلية والزراعية والناتج المحلي القومي والزراعي.
3- تقدير المعايير الإقتصادية لقياس كفاءة الإستثمار الزراعي.
4- تحليل الهيكل التوزيعي للإستثمارات القومية .
5- التعرف على أحد المشروعات القومية التنموية كنموذج جيد لفرص الإستثمار الزراعي بالمناطق المستهدفة على مستوى الجمهورية .

الطريقة البحثية

تم الإعتماد على الطريقة الإستقرائية فى التحليل الإقتصادي من الناحيتين الكمية والوصفية، وتم الإستعانة ببعض أساليب التحليل الإحصائي والتي تتناسب مع طبيعة البيانات المجمعة ، كما تم الحصول على البيانات اللازمة لتغطية الهدف البحثي من الجهات والمؤسسات الحكومية الرسمية ، ومنها بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط ، ووزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ونشرات البنك الأهلي المصري .

النتائج والمناقشات

يعتبر زيادة معدلات نمو الإستثمار من أولويات أهداف التنمية الإقتصادية ، حيث لا يمكن تحقيق التنمية بدون توافر قدر مناسب من الإستثمارات وتتمثل الإستثمارات فى الخدمات العامة المملوكة للدولة أو القطاعات الأخرى التي تساهم بطريق مباشر أوغير مباشر فى إنتاجية القطاع الخاص والبنية الأساسية اللازمة لتهيئة قيام المشروعات الإنتاجية المختلفة ، وهذا يؤدي إلى زيادة الأنشطة الإستثمارية أي إضافة مشروعات إنتاجية جديدة ويجب قبل عرض النتائج البحثية توضيح طبيعة تقسيم البيانات حيث أن الدولة كانت قبل ثورة 25 يناير 2011 تتبع في سياستها الإقتصادية منهج وضع الخطط الخمسية وذلك في إطار إستراتيجية الدولة وتوجهها نحو الإستثمار والتنمية . أما بعد الثورة فقد كانت خطة الإتجاه نحو التنمية والبناء بموازنة سنوية وبالتالي تم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل تمثلت المرحلة الأولى (ما قبل الثورة) في الخطة الخمسية الخامسة (2003/2002-2007/2006) أما المرحلة الثانية (مرحلة الثورة) فهي عبارة عن الخطة الخمسية السادسة (2008/2007-2012/2011) وبالنسبة للمرحلة الزمنية الثالثة فهي عبارة عن الإتجاه إلى التنمية والبناء فيما بعد ثورة 25 يناير (2013/2012-2017/2016) .

أولاً:الحراك الإستثماري ما بين القطاعات الإقتصادية خلال فترة الدراسة (2003/2002 – 2017/2016):-

يتم توزيع الإستثمارات القومية فى مصر وفقاً لثلاث قطاعات رئيسية وهي : قطاع الخدمات السلعية، قطاع الخدمات الإنتاجية، وقطاع الخدمات الإجتماعية، ويشمل قطاع الخدمات السلعية كل من : قطاع الزراعة ، الصناعات التحويلية ، البترول ، الكهرباء والمياه ، والتشييد والبناء . ويشمل قطاع الخدمات كل من : الخدمات الإنتاجية فى مجالات النقل والمواصلات ، التجارة والمال والتأمين ، والسياحة والمطاعم والفنادق، بينما يشمل الإستثمار بمجالات الخدمات الإجتماعية كل من : الإسكان والمرافق العامة ، الخدمات الإجتماعية والشخصية ، ثم الخدمات الحكومية والتأمينات الإجتماعية وذلك على النحو التالي :-

1- إستثمارات قطاعات الخدمات السلعية

- الخطة الخمسية الخامسة [مرحلة ماقبل الثورة] (2003/2002-2007/2006)

تشير البيانات الواردة بجدول (1) إلى أن متوسط إجمالي الإستثمارات الموجه للقطاعات السلعية بالخطة الخمسية الخامسة بلغ نحو 45.09 مليار جنية ومعامل تشتت قدر بنحو31.88 ، وقد كان لقطاعي البترول والصناعات التحويلية النصيب الأكبر حيث بلغ متوسط إجمالي الإستثمارات الموجه لهما نحو 15.56 ، 13.63 مليار جنية على التوالي وبمعامل تشتت قدر بنحو 31.24%، 71.07% وبأهمية نسبية قدرت نحو 34.52% ، 30.22% لكل منهما وبنفس الترتيب من إجمالي الإستثمارات السلعية . ويعزى ذلك لأهمية قطاعي البترول والصناعات التحويلية نظراً لإرتفاع قيمة العائد من الإستثمار بالإضافة إلى إستيعابهم لعدد كبير من العمالة يليهم كل من قطاع (الكهرباء والمياه) ، قطاع الزراعة ، وقطاع التشييد والبناء حيث بلغت الإستثمارات الموجهه لهم نحو 7.55 ، 6.5 ، 1.84 مليار جنية بنسبة قدرت بنحو16.75% ، 14.43 % ، 4.08% على الترتيب من متوسط إجمالي إستثمارات القطاع السلعي وبمعامل تشتت قدر بنحو18.38% ، 5.82% ، 45.19% على الترتيب.

- الخطة الخمسية السادسة [مرحلة الثورة] (2012/2011–2008/2007)

حيث تبين من البيانات الواردة بنفس الجدول إلى أن متوسط إجمالي الإستثمارات الموجه للقطاعات السلعية بالخطة الخمسية السادسة بلغ نحو 77.65 مليار جنية ومعامل تشتت قدر بنحو 6.34 ، وقد كان لقطاعي البترول والصناعات التحويلية النصيب الأكبر حيث بلغ متوسط إجمالي الإستثمارات الموجه لهما نحو 34.08 ، 20.45 مليار جنية على التوالي وبمعامل تشتت قدر بنحو 20.48% ، 28.96% وبأهمية نسبية قدرت نحو 43.89% ، 26.34% لكل منهما وبنفس الترتيب أي بواقع نحو 70.23% من إجمالي الإستثمارات السلعية ، ويعزى ذلك لنفس الأسباب التي سبق ذكرها. يليهم على التوالي قطاع (الكهرباء والمياه) وقطاع الزراعة حيث بلغت الإستثمار الموجهه لهما نحو 15.67 ، 4.79 مليار جنية بنسبة قدرت بنحو20.19 %، 6.18 % لكل منهما من متوسط إجمالي إستثمارات القطاع السلعي وبمعامل تشتت قدر بنحو9.75% ، 15.77% على الترتيب. ويأتي قطاع التشييد والبناء في المرتبة الأخيرة بنحو 2.64 مليار جنية يمثل نحو 3.4% من متوسط إجمالي الإستثمارات الموجه للقطاعات السلعية ، وبمعامل تشتت قدر بنحو33.87%

- الإتجاه نحو التنمية والبناء [مرحلة مابعد الثورة] (2013/2012 – 2017/2016)

أما فيما يخص المرحلة الأخيرة بعد ثورة 25 يناير 2011 فقد زادت المخصصات الإستثمارية لجميع القطاعات السلعية. حيث جاء أيضاً قطاع البترول في المرتبة الأولى بإستثمارات بلغت نحو 69.59 مليار جنية وبمعامل تشتت قدر بنحو 11.37 % وبأهمية نسبية قدرت بنحو 50.14% من متوسط إجمالي إستثمارات القطاعات السلعية والذي بلغ نحو 138.79 مليار جنية وبمعامل تشتت قدر بنحو 17.85 %، ثم جاء قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية بنحو 32.54 مليار جنية بأهمية نسبية قدرت بنحو 23.44% من متوسط إجمالي إستثمارات القطاعات السلعية وبمعامل تشتت قدر بنحو 28.9 % ليمثل قطاعي البترول والصناعة نحو 73.59% من متوسط إجمالي إستثمارات القطاع السلعي ويعزى زيادة حجم الإستثمارات في قطاع البترول إلى القدر الكبير من الإكتشافات البترولية وحقول الغاز خاصةً حقل ظهر، كما تعكس الزيادة في حجم الإستثمارات في الصناعة عن باقي القطاعات الأخرى في نفس الفترة الزمنية المذكورة إلى عودة إهتمام الدولة بقطاع الصناعة ليقود عملية التنمية ويصبح قطاعاً جاذباً للإستثمارات ومشجعاً للتطور التكنولوجي ومولد لفرص العمل ومحفزاً للصادرات الوطنية ، ومحققاً الاندماج الفعال بالأسواق الدولية بمنتجات ذات جودة وقدرة تنافسية عالية . يلي القطاعين السابقين على التوالي قطاع (الكهرباء والمياه) وقطاع الزراعة حيث بلغ متوسط الإستثمار الموجه لهما نحو 21 ، 11 مليار جنية وبمعامل تشتت قدر بنحو14.33%، 34.6%، وبأهمية نسبية قدرت بنحو 15.14 % ، 7.9% لكل منهما من متوسط إجمالي إستثمارات القطاع السلعي. ويأتي قطاع التشييد والبناء في المرتبة الأخيرة بنحو4.63 مليار جنية تمثل نحو 3.34% من متوسط إجمالي الإستثمارات الموجه للقطاعات السلعية ، وبمعامل تشتت قدر بنحو77.17% ويعزى معامل التشتت الكبير إلى الفرق الواضح في العام الأخير 2017/2016 والبالغ نحو 11.63 مليار جنية عن متوسط السنوات الأربعة السابقة (2016/2015-2013/2012) والذي بلغ نحو 2.88 مليار جنية ، وترجع تلك الزيادة إلى التوسع في المجتمعات العمرانية الجديدة خاصةً العاصمة الإدارية الجديدة.

2- إستثمارات قطاع الخدمات الإنتاجية

يتضح من بيانات جدول (1) أن متوسط إجمالي الإستثمارات الموجه إلى قطاع الخدمات الإنتاجية بالخطة الخمسية الخامسة (2003/2002–2007/2006) بلغ نحو 18.2 مليار جنية ، وبمعامل تشتت 13.82%. كما تشير بيانات نفس الجدول إلى أن متوسط إجمالي الإستثمارات الموجه إلى قطاع الخدمات الإنتاجية بالخطة الخمسية السادسة (2008/2007–2012/2011) بلغ نحو 35.25 مليار جنية ، وبمعامل تشتت 9.45%. أما فيما يخص مرحلة مابعد الثورة (2013/2012 – 2017/2016) فقد بلغ متوسط إجمالي إستثمارات

قطاع الخدمات الإنتاجية نحو 72.46 مليار جنية بمقدار زيادة قدرت بنحو 37.2 مليار جنية عن الفترة الأولى ، وبمعامل تشتت قدر بنحو 33.87%.

3- جملة إستثمارات قطاعات الخدمات الإجتماعية

كما تبين من خلال بيانات جدول(1) أنه قد بلغ متوسط إجمالي قطاعات الخدمات الإجتماعية بالخطة الخمسية الخامسة (2003/2002–2007/2006) نحو 24.84 مليار جنية ، وبمعامل تشتت 7.27%. أما بالنسبة للخطة الخمسية السادسة (2008/2007–2012/2011) فقد بلغ متوسط إجمالي إستثمارات قطاع الخدمات الإجتماعية نحو42.29 مليار جنية بالفترة الاولى (2008/2007–2012/2011) وبمعامل تشتت 13.72% ، فى حين بلغ متوسط إجمالي القطاعات الخدمات الإجتماعية نحو 81.38 مليار جنية بالمرحلة الأخيرة (2013/2012 – 2017/2016) وبمعامل تشتت 12.11% .

ومما سبق يتضح أنه على مستوى سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2003/2002–2007/2006) إنخفض فيها متوسط الإستثمارات المنفذة عن المتوسط العام للإستثمارات فيما يخص الإستثمارات الموجهه لكل القطاعات سواء السلعية أو الخدمات الإنتاجية أو الخدمات الإجتماعية والبالغ نحو 87.18 ، 41.97 ، 49.5 مليار جنية على الترتيب . أما بالنسبة لسنوات الخطة الخمسية السادسة (2012/2011–2008/2007) إنخفض فيها متوسط الإستثمارات المنفذة عن المتوسط العام للإستثمارات فيما يخص الإستثمارات الموجهه لكل القطاعات أيضاً. أما فيما يخص المرحلة الأخيرة (2013/2012 – 2017/2016) يتضح زيادة الإستثمارات بالقطاعات السلعية ، جملة الخدمات الإنتاجية وقطاعات الخدمات الإجتماعية خلال كل الأعوام عن المتوسط العام . كما تبين أنه قد حدث حراك إقتصادي فيما بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى خلال فترة الدراسة. وعلى الرغم من الزيادة في متوسط قيمة الإستثمارات الزراعية في مرحلة ما بعد الثورة والذي بلغ نحو 11 مليار جنية . إلا أنها لازالت ضئيلة بالمقارنة بدور القطاع الزراعي في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وهو ما يعني الهجرة من قطاع الزراعة إلى القطاعات الأخرى الأكثر ربحية.

جدول 1. توزيع الإستثمارات القومية الإجمالية الحقيقية على القطاعات الإقتصادية خلال الفترة (2017/2016-2008/2007) (بالمليون جنية)

الخطة أو المرحلة	البيان / السنوات	القطاعات السلعية						جملة القطاعات السلعية	جملة قطاع الخدمات الإنتاجية	جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	الإجمالي العام للإستثمارات
		زراعة	بترول	صناعات تحويلية	كهرباء ومياه	تشييد وبناء					
الخطة الخمسية الخامسة (مرحلة ما قبل الثورة)	2003/2002	6404	8671	7319	5015	1907		29316	14157	24632	68105
	2004/2003	7199	12180	5695	8275	1037		34387	17781	23604	75771
	2005/2004	6452	14996	11047	8305	1034		41834	17635	24407	83876
	2006/2005	6435	21014	11603	7206	3309		49567	19756	23272	92595
	2007/2006	6040	20972	32488	8964	1921		70384	21719	28317	120420
	متوسط الخطة الخامسة	6506	15566.6	13630.4	7553	1841.6		45097.60	18209.60	24846.4	88153.40
	%	14.43	34.52	30.22	16.75	4.08		100.00	100.00	-	-
	معامل الاختلاف	5.82	31.24	71.07	18.38	45.19		31.88	13.82	7.27	20.51
الخطة الخمسية السادسة (مرحلة الثورة)	2008/2007	6025	27282	31563	13036	2474		80380	32790	35739	148909
	2009/2008	4937	27481	21357	17380	2760		73915	29997	37914	141826
	2010/2009	4683	42574	17734	16859	2891		84741	36759	39492	160992
	2011/2010	4681	30636	16278	15121	3947		70663	38469	47763	156895
	2012/2011	3654	42429	15324	15989	1156		78552	38284	50561	167397
	متوسط الخطة السادسة	4796	34080.4	20451.2	15677	2645.6		77650.2	35259.8	42293.8	155203.8
	%	6.18	43.89	26.34	20.19	3.40		100.00	100.00	-	-
	معامل الاختلاف	15.77	20.48	28.96	9.75	33.87		6.34	9.45	13.72	5.79
مرحلة ما بعد الثورة	2013/2012	5371	62366	16439	18401	1700		104277	54133	72100	230510
	2014/2013	8384	72104	27866	20347	3267		131968	47848	74300	254116
	2015/2014	11627	60801	36471	19040	2651		130590	56749	74609	261948
	2016/2015	13414	69797	39620	20442	3911		147184	94605	88703	330492
	2017/2016	16279	82905	42309	26833	11630		179956	108974	97190	386120
	متوسط الفترة بعد الثورة	11015	69594.6	32541	21012.6	4631.8		138795	72461.8	81380.4	292637.2
	%	7.94	50.14	23.44	15.14	3.34		100.00	100.00	-	-
	معامل الاختلاف	34.60	11.37	28.90	14.33	77.17		17.85	33.87	12.11	19.61
المتوسط العام للمراحل الثلاث		7439	39747.20	22207.53	14747.53	3039.67		87180.93	41977.07	49506.87	178664.80
% من متوسط الإجمالي العام للإستثمارات		4.16	22.25	12.43	8.25	1.70		48.80	23.49	27.71	100.00

المصدر :جمعت وحسبت من موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على شبكة المعلومات الدولية موقع http://www.mop.gov.eg

ثانياً : الوضع الراهن للإستثمارات الكلية والزراعية والناتج المحلي القومي والزراعي خلال الفترة (2003/2002 – 2017/2016) :

يتضح من جدول (2) أن معدل التغير في الإستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي تراوحت بين حد أدنى قدر بنحو - 1.09% عام 2009/2008 وحد أقصى قدر بنحو3.24% عام 2014/2015 وبمتوسط عام هندسي 0.71% وإنحراف معياري 1.54 خلال فترة الدراسة. و بالنسبة للأهمية النسبية للإستثمارات الزراعية من الإستثمارات الكلية تراوحت بين حد أدنى 2.18% عام 2012/2011 ، وحد أقصى قدر بنحو 9.5 % عام 2004/2003 وبمتوسط عام هندسي 4.31 % وإنحراف معياري 2.44 . في حين قدر معدل التغير في الناتج المحلي الزراعي بنحو 0.9 % عام 2008/2007 كحد أدنى ، 79.77% كحد أقصى عام 2017/2016 وبمتوسط عام هندسي 15.74 % ، وإنحراف معياري 20.04 . أما عن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الحقيقي فقدر الحد الأدنى بنحو 11.03% عام 2014/2013 وقدر الحد الأقصى بنحو 16.33% عام 2003/2002وبمتوسط عام هندسي 12.55% وإنحراف معياري 1.73

ثالثاً: المعايير الإقتصادية لقياس كفاءة الإستثمار الزراعي:

يعتبر الإستثمار الزراعي من أهم العوامل التي تؤدى إلى نجاح عملية التنمية الزراعية ، حيث يعتبر مورداً أساسياً لزيادة الإنتاج والدخل الزراعي وخلق فرص عمل جيدة ، ويتوقف نجاح عملية التنمية الزراعية في قدرتها على زيادة حجم الإستثمارات الزراعية المتاحة وتوزيعها بين مختلف البرامج لتحقيق أعلى كفاءة إنتاجية ممكنة ، ويمكن قياس كفاءة الإستثمار الزراعي من خلال المعايير والمؤشرات الإقتصادية التالية :-

1- معدل الإستثمار Investment Rate (IR)

يوضح معيار معدل الإستثمار حجم الإستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحده من الناتج المحلى ، ويحسب عن طريق قسمة إجمالي الإستثمار / إجمالي الناتج المحلي كما هو موضح بالمعادلة التالية :

$$IR = Invi / GDPi$$

حيث : Invi = حجم الإستثمار الزراعي اللازم لإنتاج وحده واحده من الناتج الزراعي .
GDPi = الناتج المحلى للقطاع الزراعي

وإنخفاض قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح تدل على كفاءة الإستثمار بهذا القطاع ، وتساوي قيمة هذا المعيار مع الواحد الصحيح تعني تساوي معدل الإستثمار بين القطاعات الإقتصادية . ويتضح من جدول(3) أن مقياس معدل الإستثمار قدر بقيم أقل من الواحد الصحيح خلال فترة الدراسة (2003/2002 - 2017/2016) مابين حد أدنى قدر بنحو 0.02 عامي 2012/2011، 2013/2012 وحد أقصى قدر بنحو 0.1 عامي 2003/2002 ، 2004/2003 وبمتوسط عام 0.05 وإنحراف معياري 0.03 وهو ما يشير إلى أن هناك كفاءة في الإستثمار بقطاع الزراعة وذلك لإنخفاض قيمة الإستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي.

جدول 2. قيمة الإستثمارات الحقيقية المنفذة فى القطاع الزراعي و إجمالي الإستثمارات الكلية و قيمة الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة (2003/2002 – 2017/2016) (بالمليار جنية)

السنوات	البيان	قيمة الإستثمارات المنفذة فى القطاع الزراعي	معدل التغيرفي الإستثمارات المنفذة فى القطاع الزراعي%	إجمالي قيمة الإستثمارات الكلية	نصيب قطاع الزراعة من إجمالي الإستثمارات الكلية	قيمة الناتج المحلى الزراعي	معدل التغيرفى الناتج المحلى الزراعي%	قيمة الناتج المحلى الإجمالي	مساهمة القطاع الزراعي فى الناتج المحلى الحقيقي
2/2003200		6.4	-	68.1	%9.40	63.8	-	390.6	%16.33
3/2004200		7.2	0.80	75.77	%9.50	69.2	5.4	456.3	%15.17
4/2005200		6.45	(0.75)	83.87	%7.69	75.2	6	506.5	%14.85
5/2006200		6.43	(0.02)	92.59	%6.95	81.7	6.5	581.1	%14.06
2007/2006		6.4	(0.03)	120.42	%5.31	99	17.3	710.3	%13.94
متوسط الفترة		6.58	(0.001)	88.15	% 7.6	77.78	7.77	528.96	% 14.84
2007/2008		6.03	-	148.91	%4.05	99.9	-	855.30	%11.68
2009/2008		4.94	(1.09)	141.82	%3.48	113.1	%13.2	994.00	%11.38
2010/2009		4.61	(0.33)	160.99	%2.86	135.46	%22.36	1150.58	%11.77
2011/2010		4.68	0.08	156.9	%2.98	160.9	%25.44	1309.90	%12.28
2012/2011		3.65	(1.03)	167.4	%2.18	190.1	%29.2	1713.14	%11.1
متوسط الفترة		4.78	(0.55)	155.20	%3.05	139.89	%11.46	1204.58	11.64
2013/2012		5.37	1.72	226.42	%2.37	218.2	%28.1	1924.8	%11.34
2014/2013		8.38	3.01	260.82	%3.21	243.3	%25.1	2205.6	%11.03
2015/2014		11.63	3.24	299.8	%3.88	278.55	%35.25	2473	%11.26
2016/2015		13.41	1.79	344.86	%3.89	318.77	%40.22	2674.4	%11.92
2017/2016		16.28	2.87	375.54	%4.33	398.54	%79.77	3409.5	%11.69
متوسط الفترة		11.02	2.44	301.49	%3.46	291.47	%38.05	2537.46	%11.44
المتوسط العام		7.46	0.71	181.62	%4.31	169.71	% 15.74	1423.67	%12.55
الإنحراف المعياري		3.58	1.54	98.46	2.44	102.45	20.04	934.02	1.73

( ) تشير الأرقام فيما بين الأقواس إلى أنها أرقام سالبة

المصدر : 1- الكتاب الإحصائي السنوى ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أعداد مختلفة.

2- موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على شبكة المعلومات الدولية http : //www.mop.gov.eg

2-معدل إنتاجية الإستثمار Productivity Investment Coefficient (PIC)

ويسمى أيضاً بالعائد على الإستثمار Return On Investment وهو يمثل معكوس معدل الإستثمار ويوضح قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الإستثمار في قطاع معين ويحسب عن طريق قسمة إجمالي الناتج المحلي / إجمالي الإستثمار كما هو موضح بالمعادلة التالية :

$$PIC = GDPi / Invi$$

وبذلك إرتفاع هذا المعيار عن الواحد الصحيح يشير إلى كفاءة الإستثمار. فزيادة حجم الإستثمار فى قطاع ما يعتبر من العناصر التي توضح أهمية الإستثمار بالقطاع وعند تساوي هذا المعيار مع الواحد لصحيح يتحقق التوزيع الأمثل للإستثمارات بين القطاعات . وتشير النتائج بجدول (3) إلى أن مقياس معدل إنتاجية الإستثمار قدر بقيم أكبر من الواحد الصحيح خلال فترة الدراسة . وهو ما يشير إلى أن هناك كفاءة في الإستثمار بقطاع الزراعة . حيث تبين أن الحد الأدنى لهذا المعدل قدر بنحو 9.61 عام 2004/2003 ، في حين قدر الحد الأقصى بنحو 52.03 عام 2012/2011 وبمتوسط عام 21.08 وإنحراف معياري 12.06 لنفس الفترة المذكورة.

3- مضاعف الإستثمار Investment Multiplier (IM)

يعرف مضاعف الإستثمار بأنه الزيادة في الدخل الناشئة عن الزيادة المبدئية في الإستثمار ، وهو يوضح مقدار التغير في قيمة الناتج المتولد من تغير الإستثمار بوحده واحدة في قطاع معين ، وإرتفاع قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح يشير إلى وجود كفاءة في الإستثمار والعكس صحيح فإن إنخفاضه عن الواحد الصحيح يشير إلى عدم وجود كفاءة فى الإستثمار. وإذا كانت قيمة مضاعف الإستثمار سالبة فإن ذلك يعني أن الإستثمارات في السنة الحالية أقل من الإستثمارات فى السنة السابقة وأن الناتج المحلي فى السنة الحالية أقل من الناتج المحلي فى السنة السابقة هذا ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية :

$$IM = GDPi_t - GDPi_{(t-1)} / INVi_t - INVi_{(t-1)}$$

حيث أن : $GDPi_t$ = الناتج المحلى للقطاع الزراعي

$INVi_t$ = الإستثمار فى القطاع الزراعي

على الرغم من وجود كفاءة في الإستثمار بالقطاع الزراعي كما تم توضيحه في المعيارين السابقين (معدل الإستثمار ، ومعدل إنتاجية الإستثمار) خلال المراحل الثلاث إلا أنه تبين من خلال جدول (3) أن قيمة مضاعف الإستثمار كانت بالسالب في كل أعوام المرحلة الأولى ماعدا العام الثاني2004/2003 وبمتوسط -219.47 ، كما إتضح أن قيمة المضاعف بالسالب في كل أعوام المرحلة الثانية ماعدا العام الرابع 2011/2010 وبمتوسط 44.88 ، وهوما يعني أن الإستثمارات في تلك السنوات كانت أقل من قيمة الإستثمارات في السنوات التي تسبقها وقد يعزى ذلك إلى ظروف الأزمة المالية العالمية عام 2009 وثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011 خلال تلك المرحلة. أما عن المرحلة الثالثة فكانت قيمة المضاعف أكبر من الواحد الصحيح وهو ما يعكس كفاءة الإستثمار في إجمالي القطاع الزراعي وقد قدر متوسط تلك المرحلة بنحو 15.62 . أما بالنسبة لفترة الدراسة ككل (2017/2016-2003/2002) فقدر الحد الاقصى بنحو 334.74 عام 2011/2010 . فى حين قدر الحد الادنى بنحو -494.29 لعام 2007/2006 وبمتوسط عام قدر بنحو – 40.54 وإنحراف معياري 193.53 خلال نفس الفترة.

جدول 3. مؤشرات الإستثمار الزراعي والسياسة الإستثمارية فى مصر خلال الفترة (2003/2002- 2017/2016)

السنوات	المؤشر	معدل الإستثمار	معدل إنتاجية الإستثمار (العائد على الإستثمار)	مضاعف الإستثمار	معامل التوطين
2/2003200		0.10	9.96	-	0.58
3/2004200		0.10	9.61	6.79	0.63
4/2005200		0.09	11.66	(8.03)	0.52
5/2006200		0.08	12.70	(382.35)	0.49
2007/2006		0.06	15.47	(494.29)	0.38
متوسط الفترة		0.09	11.70	(219.47)	0.51
2007/2008		0.06	16.58	(2.4)	0.35
2009/2008		0.04	22.91	(12.13)	0.31
2010/2009		0.03	29.42	(67.35)	0.24
2011/2010		0.03	34.37	334.74	0.24
2012/2011		0.02	52.03	(28.43)	0.20
متوسط الفترة		0.03	28.85	44.88	0.26
2013/2012		0.02	40.63	16.37	0.21
2014/2013		0.03	29.02	8.33	0.29
2015/2014		0.04	23.96	10.87	0.34
2016/2015		0.04	23.76	22.51	0.33
2017/2016		0.04	24.48	27.84	0.37
متوسط الفترة		0.04	27.74	15.62	0.30
المتوسط العام		0.05	21.08	(40.54)	0.34
الانحراف المعياري		0.03	12.06	193.53	0.13

( ) تشير الأرقام فيما بين الأقواس إلى أنها أرقام سالبة

المصدر: جمعت وحسبت من : جدول (2)

4- معامل التوطن الزراعي Nationality Coefficient

يوضح معامل التوطن مدى مساهمة قطاع الزراعة والري في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للإستثمارات في هذا القطاع من خلال قياس كفاءة الإستثمار، فإنخفاض قيمة معامل التوطن عن الواحد الصحيح يوضح أن الناتج المحلي يتجاوز حجم الإستثمارات الموجهه لذلك القطاع وهذا يشير إلي وجود كفاءة في الإستثمارات بينما إذا كان معامل التوطن أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يكون دليل على أن هذا القطاع قد حصل على إستثمارات تجاوزت قيمة الناتج المحلي وهذا يعكس عدم وجود كفاءة في الإستثمارات الكلية وبذلك عدم كفاءة في الإستثمار الزراعي وعدم تحقيق التنمية بالقدر المطلوب ويحسب هذا المعامل بقسمة نسبة الإستثمار الزراعي من الإستثمار القومي / نسبة الناتج المحلي الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي حيث يحسب من خلال المعادلة التالية: (10)

$$GDPi_{(t-1)} \div GDPi_t / INVi_{(t-1)} \div NC = INVi_t$$

ويوضح جدول (3) أن معامل التوطن لإجمالي الإستثمارات قد قدر أدناه عام 2012/2011 بنحو 0.20 ، في حين قدر أقصى قيمة له بنحو 0.63 عام 2004/2003 وبمتوسط عام هندسي قدر بنحو 0.34 وإنحراف معياري 0.13 خلال الفترة المذكورة وبالتالي فقد تبين أن هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الإستثمار في إجمالي القطاع الزراعي ولم تتجاوز الإستثمارات الزراعية قيمة الناتج المحلي المتولد منه.

رابعاً: الهيكل التوزيعي للإستثمارات القومية :

تمثل إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة ، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والإجتماعية وتعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الرياده الإقليمية . كما تمثل خريطة الطريق التي يستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية ، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفيرحياة كريمة.

كما تركز الإستراتيجية على مفاهيم (النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة) بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته إستفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية(1) . ولا يعتبر التخطيط الإقليمي أو النمو الاحتوائي مجرد عملية توزيع الإستثمار لمشروعات الخطة بعد تحديدها على طول البلاد وعرضها بل لابد من الأخذ فى الإعتبار موارد المحافظات وإحتياجاتها وظروف العمل عند تحديد المشروعات بخطة الدولة هذا بالإضافة إلى ضرورة مساهمة وحدات الحكم المحلي على مختلف مستوياتها في عملية التخطيط بالدراسات والمقترحات المختلفة.

وبالإعتماد على القرار الجمهوري رقم 45 لسنة 1988، و بقانون الحكم المحلي بشأن تقسيم جمهورية مصر العربية إلى سبعة أقاليم إقتصادية يضم كل منها محافظة أو أكثر ويكون لكل إقليم عاصمة ، وذلك على النحو التالي:

1- إقليم القاهرة الكبرى: ويضم محافظات (القاهرة ، الجيزة والقليوبية) وعاصمتة محافظة القاهرة.
2- إقليم الإسكندرية: ويضم محافظات (الإسكندرية ، البحيرة ومطروح) وعاصمتة الإسكندرية.
3- إقليم الدلتا: ويضم محافظات (المنوفية ، الغربية ، كفر الشيخ ، دمياط والدقهلية) وعاصمتة طنطا.
4- إقليم القناة* : ويضم محافظات (شمال سيناء، جنوب سيناء، بورسعيد ،الإسماعيلية ،السويس والشرقية) وعاصمتة الإسماعيلية .
5- إقليم شمال الصعيد: ويضم محافظات (بنى سويف ، الفيوم والمنيا) وعاصمتة المنيا.
6- إقليم أسيوط* : ويضم محافظات (أسيوط والوادي الجديد) وعاصمتة أسيوط .
7- إقليم جنوب الصعيد: ويضم محافظات (سوهاج ، قنا ، الأقصر ، أسوان والبحر الأحمر) وعاصمتة أسوان.

* تم إدخال بعض التعديلات علي مسميات الأقاليم ليصبح إقليم القناه إقليم سيناء وقناة السويس ، إقليم أسيوط ليصبح إقليم وسط الصعيد.

1- توزيع الإستثمارات العامة المستهدفة في خطة العام المالي 2017/2016 موزعة وفقاً للأقاليم الاقتصادية

في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030 " خطة العام المالى 2017/2016 تبين أن جملة قيمة الإستثمارات العامة بلغت نحو 206.6 مليار جنية توزعت فيما بين الإستثمارات العامة الموزعة مكانياً ووفقاً للأقاليم بمقدار 152.4 مليار جنية أى بنسبة 73.77% من جملة الإستثمارات العامة وذلك كما يتضح من جدول (4) ، وبين إستثمارات غير موزعة جغرافياً لطبيعتها العامة (كمشروعات بحثية وتدريبية ، مشروعات إدارية لتحسين العمل الحكومي وإحتياطات ومستحقات المقاولين) بمقدار 54.2 مليار جنية أي بنسبة 26.23% من إجمالي الإستثمارات العامة ، ولن يتطرق البحث إلي مثل هذا النوع من الاستثمارات بل سوف يتم التركيز على الإستثمارات الموزعة مكانياً ووفقاً للأقاليم وذلك على النحو التالي :- تشير البيانات الواردة بجدول (4) إلي إستحواذ جملة الإستثمارات العامة المستهدفة في إقليم سيناء وقناة السويس في خطة العام المالي 2017/2016 على النصيب الأكبر من جملة الإستثمارات المستهدفة ويحتل المرتبة الأولى بين الأقاليم السبعة ، حيث بلغت نحو 41.7 مليار جنية بما يمثل نحو 20.18 % من جملة الإستثمارات العامة المستهدفة للأقاليم على مستوى الجمهورية والتي بلغت نحو 206.6 مليار جنية ، ويعزى ذلك لأهمية مشروع تنمية محور قناة السويس والذي يعد أحد الركائز الأساسية لإحداث طفرة إقتصادية وتنموية في منطقة قناة السويس ، وأحد أهم محددات نجاح أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة لمصر حتى عام 2030. وقد حظيت محافظة الاسماعلية بالنصيب الأكبر من الإستثمارات الحكومية المستهدفة للأقليم ، حيث بلغت نحو 21.6 مليار جنية بما يمثل نحو 52% من إجمالي قيمة الإستثمارات الموجهه لوادي التكنولوجيا بشرق الإسماعيلية . كما يتضح من بيانات نفس الجدول أن إقليم القاهرة الكبرى جاء بالمرتبة الثانية بقيمة إستثمارات مستهدفة بلغت نحو30.9 مليار جنية لتمثل 14.96% من جملة قيمة الإستثمارات العامة . وتحتل محافظة القاهرة المرتبة الأولى من بين محافظات الأقليم نظراً لإرتفاع قيمة المخصصات المالية الموجهه لتطوير المناطق العشوائية حيث بلغت قيمة هذه الإستثمارات نحو 49% من جملة الإستثمارات المخصصة للإقليم ككل وبشكل خاص.

جدول 4. توزيع الإستثمارات العامة المستهدفة في خطة العام المالي 2017/2016 موزعة وفقاً للأقاليم الاقتصادية (بالمليون جنية)

الإقليم	م	المحافظة	قيمة الإستثمارات الحكومية الكلية	نسبة إستثمارات المحافظة من إجمالي استثمارات الإقليم %	نسبة إستثمارات الإقليم من جملة قيمة الإستثمارات العامة %
قناة السويس	1	الإسماعلية	21684	52	20.18
	2	الشرقية	5421	13	
	3	السويس	4587	11	
	4	بورسعيد	3753	9	
	5	شمال سيناء	3336	8	
	6	جنوب سيناء	2919	7	
إجمالى إقليم قناة السويس			41700	100	
القاهرة الكبرى	7	القاهرة	15141	49	14.96
	8	الجيزة	8652	28	
	9	القليوبية	7107	23	
إجمالى إقليم القاهرة			30900	100	
جنوب الصعيد	10	البحر الأحمر	5375	25	10.41
	11	سوهاج	4515	21	
	12	أسوان	4300	20	
	13	قنا	4085	19	
	14	الأقصر	3225	15	
إجمالى إقليم جنوب الصعيد			21500	100	
الدلتا	15	دمياط	4909	24	9.78
	16	المنوفية	3939	20	
	17	الغربية	3919	19	
	18	الدقهلية	3777	19	
	19	كفر الشيخ	3656	18	
إجمالى إقليم الدلتا			20200	100	
الاسكندرية	20	الإسكندرية	6560	40	7.94
	21	مطروح	5739.7	35	
	22	البحيرة	4100	25	
إجمالى إقليم الاسكندرية			16399.7	100	
وسط الصعيد	23	أسيوط	7980	70	5.52
	24	الوادي الجديد	3420	30	
إجمالى إقليم وسط الصعيد			11400	100	
شمال الصعيد	25	المنيا	3914	38	4.99
	26	الفيوم	3399	33	
	27	بني سويف	2987	29	
إجمالى إقليم شمال الصعيد			10300	100	
جملة قيمة الاستثمارات العامة المستهدفة للأقاليم			152400		73.77
جملة قيمة الاستثمارات العامة			20660		100

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري - دليل المواطن للخطة الاستثمارية - محافظات مختلفة للعام المالي 2017/2016

كما تشير بيانات نفس الجدول إلي قيمة الإستثمارات الموجهة لإقليم جنوب الصعيد بمحافظتة الخمس لتسجل هذه الإستثمارات ترتيبها الثالث حيث بلغت نحو 21.2 مليار جنية من جملة قيمة الإستثمارات العامة والمستهدفة للإقليم ، لتمثل نحو 10.41 % من جملة قيمة الإستثمارات العامة . وكانت محافظة البحر الأحمر لها النصيب الأكبر من هذه الإستثمارات حيث جاء ترتيبها في المركز الأول من بين محافظات الإقليم بقيمة إستثمارات بلغت نحو 5.37 مليار جنية أي نحو 24% من جملة قيمة الاستثمارات الحكومية المستهدفة للإقليم ، ويرجع السبب في ذلك إلي ضخامة حجم المخصصات المالية الموجه إلي قطاع الأنشطة العقارية وكذلك الإستخراجات البترولية بالمحافظة كما تشير بيانات نفس الجدول إلي قيمة الإستثمارات الموجهة لإقليم الدلتا بمحافظتة الخمس لتسجل هذة الاستثمارات ترتيبها الرابع حيث بلغت نحو 20.2 مليار جنية من جملة قيمة الإستثمارات العامة والمستهدفة للإقليم لتمثل 9.78% من جملة قيمة الإستثمارات العامة . وكانت محافظة دمياط لها النصيب الأكبر من هذة الاستثمارات حيث جاء ترتيبها في المركز الأول من بين محافظات الإقليم بقيمة إستثمارات بلغت نحو 4.9 مليار جنية ، ويعزى ذلك لإمتلاكها العديد من مقومات الإستثمار التي تساهم بشكل فعال ودائم فى جلب فرص إستثمارية متنوعة ، وتجعلها من المحافظات الجاذبة للإستثمار ، وهو ما أهلها لتستوعب مشروع إقامة المركز اللوجستي العالمي لتجارة وتداول وصناعة الحبوب والغلال والسلع الغذائية بدمياط ، وكذلك إنشاء مدينة

الأثاث الجديدة بإمكانيات متطور تمكنها من تصدير هذا الإنتاج . كما تشير بيانات جدول (4) أيضاً إلى أن قيمة الإستثمارات الموجهة لإقليم الإسكندرية بلغت نحو 16.4 مليار جنية من جملة قيمة الإستثمارات العامة والمستهدفة للإقاليم ، لتمثل نحو7.94% من جملة قيمة الإستثمارات العامة.

وكانت محافظة الإسكندرية لها النصيب الأكبر من هذة الاستثمارات حيث جاء ترتيبها في المركز الأول من بين محافظات الإقليم بقيمة إستثمارات بلغت نحو 6.56 مليار جنية ، ويرجع السبب في ذلك إلي ضخامة حجم المخصصات المالية الموجهة لقطاع الإسكان والأنشطة العقارية لتنفيذ البرنامج القومي للإسكان الإجتماعي بالإسكندرية وبتكلفة بلغت نحو 2.25 مليار جنية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إرتفاع المخصصات المالية الموجهه لقطاع النقل والتخزين لإنشاء الطريق الدائري الإقليمى بنهاالإسكندرية (القطاع الرابع) بطول 19 كم وبتكلفة 893 مليون جنية . وأخيراً يشير نفس الجدول إلى قيمة الإستثمارات الموجهة لإقليمي وسط وشمال الصعيد حيث سجلت الإستثمارات الموجهه إلي الإقليمين الترتيب السادس والسابع حيث بلغت نحو 11.4 مليار جنية لإقليم وسط الصعيد ، ونحو 10.3 مليار جنية لإقليم شمال الصعيد ، لتمثل نحو 5.52% ، 4.99% من جملة قيمة الإستثمارات العامة لكل إقليم وبنفس الترتيب وكانت محافظتي أسيوط ، والمنيا لهم النصيب الأكبر من الاستثمارات المستهدفة. حيث جاء ترتيب كل منهم في المركز الأول من بين محافظات الإقليم التابعه لها بقيمة إستثمارات بلغت نحو 7.98 مليار جنية لمحافظة أسيوط ، في حين سجلت إستثمارات محافظة المنيا نحو 3.914 مليار جنية.

ومما سبق يتضح أن المنهج التخطيطي الذي إعتمدت عليه الدولة بإشراك كافة المحافظات للقيام بدور تنموى واضح المعالم وذات مخصصات مالية منفصلة ، وعدم إقصاء أو تهميش بل الإعتماد على مفهوم الميزة النسبية لإقامة المشروعات المتخصصة بكل محافظة والإستفاده من ما يميز هذه المحافظة عن الأخرى لإقامة مثل هذا المشروع عن غيره ، كلها مؤشرات جيدة ودلائل واضحة على أن إستراتيجية ورؤية 2030 سوف تحقق ثمار التنمية الشاملة بما يمكن المجتمع من النهوض من عثرتة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد .

2- توزيع الإستثمارات العامة المستهدفة في خطة العام المالي 2017/2016 موزعة قطاعياً ووفقاً لمحافظات الصحاري :

تشير البيانات الواردة في جدول (5) إلى التخطيط الصحراوى وتوزيع الإستثمارات العامة قطاعياً ووفقاً لخطة العام المالي (2017/2016) حيث يتضح أن إجمالي الإستثمارات الموجهة لمحافظات الصحاري الخمس بلغت نحو 20.79 مليار جنية تمثل نحو 13.64% من إجمالي الاستثمارات العامة المخصصة لمحافظات الجمهورية والتي بلغت نحو 152.4 مليار جنية ، كما تشير البيانات إلى إستحواذ كل من محافظة البحر الأحمر ومطروح على نحو 11.115 مليار جنية تمثل نحو 53.46% من الإستثمارات الموجهه للمحافظات الصحراوية ، ويعزى ذلك للميزة النسبة للمحافظتين بإعتباراهم من المحافظات الحدودية الأكثر إستقراراً من ناحية الوضع الامني والذي يعتبر اللبنة الحقيقية لجذب الإستثمارات.

كما يتضح من بيانات نفس الجدول أن قطاع الأنشطة العقارية كان من أهم القطاعات الإقتصادية لموازنة الخطة الاستثمارات (2017/2016) حيث سجل منفرداً وعلى مستوى المحافظات الخمس نحو10.85 مليار جنية. تمثل نحو 52.19% من إجمالي الإستثمارات الموجهة لمحافظات الصحاري ، ويعزى ذلك لإهتمام الدولة بالبرنامج القومي للإسكان الإجتماعي والذي يعد من أهم العوامل الجاذبة للسكان وبذلك تكون الدولة حققت هدفين أساسيين الأول ينصب في صالح سكان المحافظات الصحراوية والعمل على رفع مستواهم الإجتماعي ، أما الهدف الثاني لتقليل حدة الضغط على الوادى القديم الضيق والمكتظ بالسكان .

كما أوضحت بيانات نفس الجدول أن الإستثمارات الإجمالية لكلا من قطاع المياه والبترول الخام شغلت نحو 4.594 مليار جنية تمثل نحو 22.1% من إجمالي الإستثمارات الموجهة لمحافظات الصحاري ، ويعزى ذلك لإتجاه الدولة إلى زيادة مواردها المائية الغير تقليدية لمحاولة جادة منها في تقديم حلول لمشكلة المياه والتي زادت حدتها في الآونة الأخيرة ، حيث إتجهت الدولة إلى إنشاء العديد من محطات التحلية بالمحافظات الصحراوية مثل محطة تحلية اليسر بالبحر الاحمر ، وعدد 14 محطة بالوادى الجديد ، وإنشاء محطة تحلية مياه الضبعة ومحطة نبق ، ومدينة الطور بمحافظة جنوب سيناء هذا بالإضافة إلى إنشاء العديد من خزانات تكديس برأس سدر وأبو زينمة وشرم الشيخ .

جدول 5. التوزيع القطاعي للإستثمارات العامة بمحافظات الصحاري وفقاً لخطة العام المالي (2017/2016) بالمليون جنية

البيان / القطاع	البحر الأحمر	النصيب النسبي لحجم الإستثمار % القطاعي	مطروح	النصيب النسبي لحجم الإستثمار % القطاعي	الوادي الجديد	النصيب النسبي لحجم الإستثمار % القطاعي	شمال سيناء	النصيب النسبي لحجم الإستثمار % القطاعي	جنوب سيناء	النصيب النسبي لحجم الإستثمار % القطاعي	الإجمالي العام	النصيب النسبي لكل نشاط من الإجمالي العام للإستثمارات
الأنشطة العقارية	2000	37.209	2250	39.201	2000	58.480	2350	70.444	2250	77.081	10850	52.189
البترول الخام	1787	33.247	0	0.000	265	7.749	1	0.030	5	0.171	2058	9.899
الصرف الصحي	322.3	5.996	158	2.753	24	0.702	36	1.079	31	1.062	571.3	2.748
النقل والتخزين	317.3	5.903	202.7	3.532	240	7.018	210	6.295	198	6.783	1168	5.618
الكهرباء	267.3	4.973	170	2.962	131	3.830	10	0.300	10	0.343	588.3	2.830
المياه	232	4.316	2025	35.281	32	0.936	125	3.747	122	4.180	2536	12.198
خدمات أخرى	159	2.958	410	7.143	442	12.924	372	11.151	66	2.261	1449	6.970
الخدمات الصحية	107	1.991	250.5	4.364	100	2.924	26	0.779	30	1.028	513.5	2.470
خدمات تعليمية	54	1.005	164.4	2.864	97	2.836	55	1.649	65	2.227	435.4	2.094
الزراعة والري وإستصلاح الأراضي	36	0.670	103	1.795	79	2.310	98	2.938	96	3.289	412	1.982
التشيد والبناء	28	0.521	5	0.087	8	0.234	0	0.000	0	0.000	41	0.197
الغاز الطبيعي	21	0.391	0	0.000	0	0.000	0	0.000	0	0.000	21	0.101
تجارة الجملة والتجزئة	15.9	0.296	0.8	0.014	0	0.000	12	0.360	12	0.411	40.7	0.196
المطاعم والفنادق	13.2	0.246	0	0.000	0	0.000	20	0.600	20	0.685	53.2	0.256
إستخراجات أخرى	11	0.205	0	0.000	1	0.029	6	0.180	4	0.137	22	0.106
المعلومات	4	0.074	0	0.000	0	0.000	15	0.450	10	0.343	29	0.139
الوساطة المالية والتأمين والضمان الإجتماعي	0	0.000	0.3	0.005	1	0.029	0	0.000	0	0.000	1.3	0.006
الإستثمارات الإجمالية لكل محافظة	5375	100.000	5739.7	100.00	3420	100.000	3336	100.000	2919	100.000	20789.7	100.000

المصدر: (1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري دليل المواطن للخطة الاستثمارية محافظات مختلفة للعام المالي 2017/2016 (2) جمعت وحسبت من جدول (4)

أما قطاع البترول فنظراً للطبيعة الخاصة بمحافظة البحرالأحمر والتي تميزها عن باقي المحافظات الصحراوية في الإستكشافات البترولية الضخمة فقد كان لها النصيب الاكبر في إستحواذها على الإستثمارات الموجهه لقطاع البترول بشكل واضح حيث سجلت قيمة الإستثمارات الخاصة بذلك القطاع نحو 1.787 مليار جنية لتمثل نحو 86.88% من إجمالي الإستثمارات الموجهه لقطاع البترول بالمحافظات الصحراوية والبالغ نحو 2.058 مليار جنية.

كما يتضح من بيانات نفس الجدول أن قطاع الزراعة والري إنخفضت حجم المخصصات الإستثمارية الموجه له على مستوى المحافظات الخمس والذي بلغ نحو 412 مليون جنية تمثل نحو 1.98 % من إجمالي الإستثمارات الموجهة لمحافظات الصحاري وعلى الرغم من الإنخفاض إلا وأن الدولة تقوم بإنشاء مشروعات بنية أساسية لمساحة 45 ألف فدان بشرق العوينات بتكلفة 5 مليون جنية وكذالك حفر آبار إنتاجية بتكلفة 10 مليون جنيه حفر وتجهيز آبار وانشاء مآوى وأعمال تبطين للمجاري المائية وأعمال توريدات بتكلفة 40 مليون جنيه ، إنشاء ورشة مركزية ومخازن وأسوار ومظلة بباريس واحلال وتجديد مباني إدارية وسكنية بالفرافرة بتكلفة 18 مليون جنيه ، حفر آبار إنتاجية بتكلفة 10 مليون جنية بمحافظة الوادي الجديد ، بالإضافة إلى إسهامتها في محافظة مطروح بإنشاء البنية الأساسية لمساحة 16 ألف فدان بالحمام بتكلفة 80 مليون جنيه ، حفر وتجهيز آبار وإنشاء بحيرة تخزين بمطروح بتكلفة 16.5 مليون جنيه ، إعادة تأهيل وتوسيع وتعميق المصارف العامة وانشاء أعمال صناعية عليها(كباري، بدالات، سحارات ، وخلافه) بتكلفة 5 مليون جنيه. وتطوير وتنمية الموارد الطبيعية بمطروح بتكلفة 0.8 مليون جنيه ، أما محافظة جنوب سيناء فكان توجيه الإستثمارات الزراعية بها لحفر وتجهيز آبار وانشاء سدود للحماية من أخطار السيول بتكلفة 93.8مليون جنيه ، ولحماية الطريق الساحلي بأماكن متفرقة بجنوب سيناء

بتكلفة مليون جنيه . تطوير وتنمية المزارع والمفرخات السمكية بتكلفة 0.4 مليون جنيه ، وأخيراً لتحديث المعامل والمحطات البحثية بتكلفة 0.273 مليون جنيه ، أما محافظة البحر الأحمر فتم إنشاء سدود للحماية من أخطار السيول بتكلفة 31.3 مليون جنية ، وإستكمال وتطوير مباني وأصول الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بتكلفة 2 مليون جنيه. وكذلك لحماية الشواطئ بمواقع متفرقة بمدينة مرسى علم بتكلفة مليون جنيه ، إستكمال إنشاء محطات لمقاومة الجراد بتكلفة 0.95 مليون جنيه. وأخيراً تأتي الإستثمارات الزراعية بمحافظة شمال سيناء لتصل إلى نحو 95.977 مليون جنية لتمثل نحو 23.29% من إجمالي الإستثمارات الزراعية الموجهه لمحافظات الصحاري الخمس.

خامساً- التعرف علي أحد المشروعات القومية التنموية كنموذج جيد لفرص الاستثمار الزراعي (دراسة حالة المشروع القومي لإستصلاح 1.5 مليون فدان):

يستهدف مشروع المليون ونصف فدان إقامة مجتمعات زراعية تنموية جديدة ، الاهتمام بالتصنيع الزراعي ، الإنتاج الحيواني والداجني والإستزراع السمكي القائم على تلك الزراعات ؛ لتستوعب عدد كبير من العمالة بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة ، بالإضافة إلى تقليص الفجوة الغذائية لاسيما في ظل الزيادة السكانية المضطردة ومع تزايد إحتياجاتهم الغذائية. ويمثل هذا المشروع نحو 18% من المساحة الفعلية المنزرعة حالياً والتي قد تؤدي إلى توفير نحو4.5 مليون فرصة عمل وبالتالي فيمثل هذا المشروع فرص إستثمارية زراعية جيدة وواعدة وللوقوف على كيفية الإستفادة من هذا المشروع الضخم تم تناول كل المناطق المستهدفة والمساحات المزمع إستصلاحها وإستزراعها حيث يتضح من جدول (6) أن المشروع يضم 17 موقع موزعة على ثماني محافظات هي (الوادي الجديد – مطروح – الإسماعيلية- أسوان- قنا- المنيا – الجيزة – جنوب سيناء) موزعة على ثلاث مراحل بنحو 500 ، 490 ، 510 ألف فدان على الترتيب .

جدول 6. المراحل والمناطق والمساحات التي يستهدفها المشروع القومي لإستصلاح 1.5 مليون فدان ومصادر الري

المرحلة	المحافظة	المنطقة	المساحة المستهدفة (بالألف فدان)	نسبة المستهدف من المحافظة إلى إجمالي المرحلة	مصدر الري
المرحلة الأولى	الوادي الجديد	الفرافرة القديمة	30	% 14	جوفي
		الفرافرة الجديدة	20		
		إمتداد الداخلة	20		
	مطروح	المغرة	135	% 27	جوفي
	الإسماعيلية	قرية الأمل	3.5	% 0.7	سطحي
	أسوان	توشكى	143	% 33.6	جوفي
		آبار توشكى	25		
	قنا	المراشدة	25.5	% 8.7	سطحي
		المراشدة	18		جوفي
	المنيا	غرب غرب المنيا (1)	80	% 16	جوفي
إجمالي المستهدف من المرحلة الاولى			500	% 100	
المرحلة الثانية	الوادي الجديد	الفرافرة القديمة	120	% 34.69	جوفي
		الفرافرة الجديدة	20		
		إمتداد الداخلة	30		
	أسوان	غرب كوم امبو	25	% 5.10	
	مطروح	المغرة	35	% 13.27	
		شرق سيوه	30		
	المنيا	غرب غرب المنيا (1)	140	% 28.57	جوفي
	الجيزة	جنوب شرق المنخفض	40	% 18.37	
		جنوب شرق المنخفض-ب	50		
إجمالي المستهدف من المرحلة الثانية			490	%100	
المرحلة الثالثة	الوادي الجديد	الفرافرة القديمة	40	% 7.84	
	الجيزة	جنوب شرق المنخفض	50	% 9.8	
	جنوب سيناء	الطور	20	% 3.92	
	المنيا	غرب المنيا	250	% 78.43	جوفي
		غرب غرب المنيا (2)	150		
إجمالي المستهدف من المرحلة الثالثة			510	% 100	

المصدر: وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضي ، بيانات غير منشورة 2016

فبالنسبة للمرحلة المستهدفة الأولى تأتي محافظة أسوان بمنطقتي توشكى وآبار توشكى في المرتبة الأولى بنحو 33.6% من إجمالي المستهدف للمرحلة الأولى والبالغ نحو 500 ألف فدان ثم تليها مطروح ، المنيا ، الوادي الجديد ، قنا ، الإسماعيلية بنحو 27%، 16%، 14% ، 8.7% ، 0.7% من إجمالي المستهدف لنفس المرحلة على الترتيب.

وأما المرحلة المستهدفة الثانية تأتي محافظة الوادي الجديد بمناطقها الثلاث (الفرافرة القديمة ، الفرافرة الجديدة وإمتداد الداخلة) بنحو 34.69% من إجمالي المستهدف للمرحلة المستهدفة الثانية والبالغ نحو 490 ألف فدان . ثم تليها (المنيا بمنطقة غرب غرب المنيا) بنحو 28.57% ثم الجيزة ، مطروح بمنطقتي المغره وشرق سيوه ، وأسوان بنحو 18.37 % ، 13.27% ، 5.1% على الترتيب. وأخيراً المرحلة المستهدفة الثالثة حيث تمثل المنيا أكبر نسبة بنحو 78.43% من إجمالي المستهدف للمرحلة والبالغ نحو 510 ألف فدان تليها كل من الجيزة ، الوادي الجديد، جنوب سيناء بنحو 9.8%،7.84% ،3.92% على الترتيب . مما سبق يتضح أن محافظات الصحاري جزء رئيسي في المناطق المستهدفة وهي الوادي الجديد ، مطروح وجنوب سيناء بنحو 33.33% من المساحة المستهدفة ، كما أن مناطق الظهير الصحراوي مثل غرب المنيا وغرب غرب المنيا تمثل نحو42% من إجمالي المستهدف للجمهورية ويأتي هذا تأكيداً للأهمية الإستراتيجية لمحافظات الصحاري ومناطق الظهير الصحراوي ، كما يؤكد على دور الدولة الفعل وتوجهها نحو الإستثمار في المناطق الصحراوية وخاصةً الإستثمار الزراعي والذي يعتبر جزء أصيل من التنمية الإقتصادية في ضوء أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة 2030 ، وفي ظل أزمة المياه لاسيما سد النهضة الأثيوبي والذي سيؤثر على حصة مصر من المياه (أثناء فترة ملئ الخزان) وبالتالي ضمن مايميز هذا المشروع أن نحو 1.33 مليون فدان من هذا المشروع تعتمد على الري بالمياه الجوفية بنسبة 88.5% من المساحة المستهدفة بينما يعتمد نحو 11.5% فقط على الري السطحي (مياه النيل).

المراجع

إستراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030 "

أماني علي محمد (دكتورة) دراسة كفاءة الإستثمار في القطاع الزراعي المصري ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد الثامن عشر - العدد الثالث– سبتمبر2008.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والآحصاء، الكتاب الإحصائي السنوى ،أعداد مختلفة.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والآحصاء، نشرة الأرقام القياسية ، أعداد مختلفة.

جمل صيام (أستاذ/ دكتور) وآخرون ، بعض السياسات الإصلاحية المقارحة لمواجهة تحديات الزراعة المصرية " المؤتمر العشرون للإقتصاديين الزراعيين 16-17 أكتوبر 2012.

حافظ حافظ دويدار (دكتور) تقييم كفاءة الإستثمارات السلعية فى الإقتصاد المصري مع التركيز علي القطاع الزراعي ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي ، المجلد السادس عشر - العدد الأول – مارس 2006.

حسن عبد الباقى أحمد أبو دنيا ، دراسة إقتصادية للاستثمارات القومية وإنعكاساتها على قطاع الزراعة في جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراة - كلية الزراعة جامعة طنطا 2010 .

حمادة عبد الحميد عبد العال ، محددات الإستثمار الخاص في القطاع الزراعي ، رسالة دكتوراة - كلية الزراعة - جامعة المنصورة ، 1997.

سامية محمد عبد الفتاح ، تحليل التوزيع القطاعي للإستثمارات مع التركيز علي القطاع الزراعي المصري ،" المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد التاسع عشر - العدد الرابع – ديسمبير2009.

طلعت رزق الله النقادي (أستاذ/ دكتور) وآخرون ، دراسة إقتصادية لأهم المشاكل والصعوبات التى تواجه القطاع الزراعي المصري حالياً " المجلة المصرية الإقتصاد الزراعي، المجلد الثالث والعشرون- العدد الرابع – ديسمبير2013.

محمد خيرى العشري (أستاذ/ دكتور) وآخرون ، دراسة إقتصادية عن معايير كفاءة الإستثمار في القطاع الزراعي المصري " المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي ، المجلد التاسع عشر - العدد الرابع – ديسمبير2009.

محمد سالم مشعل (أستاذ/ دكتور) وآخرون ، طبيعة الإقراض الزراعي في ليبيا خلال الفترة (1990-2009) " المجلة المصرية الإقتصاد الزراعي ، المجلد الثاني والعشرون- العدد الثانى – يونيو2012.

محمد فوزي محمد الدناصورى و (دكتور)، دراسة اقتصدية لأهم محددات الإستثمار الإجمالي والزراعي في الجماهيرية الليبية ، مجلة الابحاث الزراعية بجامعة كفرالشيخ - المجلد الخامس والثلاثون- العدد الثالث – 2009.

مزاحم محمد يحيي (دكتور)، تقدير معلمات منظومة المعادلات الآنية للإستثمار الزراعي والناتج المحلي الزراعي في العراق للفترة من (1980-2000) ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية - المجلد الحادي عشر- 2007.

موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على شبكة المعلومات الدولية http://www.mop.gov.eg

نبيل فتحى السيد قنديل(دكتور) ، " الإستثمار الزراعي فى مصر" - ورقة عمل - معهد بحوث الأراضى والمياه والبيئة- مركز البحوث الزراعية ، 2008.

هاله محمد نور الدين (دكتور) وآخرون ، "دراسة إقتصادية لتنمية زراعة نبات الجوجوبا بمحافظة البحر الأحمر " المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي ، المجلد الثامن والعشرون - العدد الثاني – يونيو(ب) 2018.

هدى محمد رجب (دكتور) وآخرون، الإستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع الزراعة وأثرها على التنمية الزراعية. المجلة المصرية الإقتصاد الزراعي ، المجلد السابع عشر - العدد الرابع – ديسمبر 2007.

An Economic Study to Measure the Efficiency of Agricultural Investment in Egypt

Osama, A. Darwish and Hala M. N. El-Deen

Department of Economic Studies - Department of Economic and Social Studies - Desert Research Center

ABSTRACT

Agricultural investment is the main engine and the motive for sustainable agricultural development the motive for agricultural development and then realization food security. Where the gap between production and consumption is narrowed and increasing the efficiency of exploiting available resources. And improve the efficiency of the exploitation of available resources; it also leads to the establishment of new projects that develop productive and human capacity, leading to higher rates of income growth and economic prosperity. Investment is one of the basic means for implementing agricultural development programs in Egypt [16]The problem of research was the decrease in investments in the agricultural sector, where the average real agricultural investment was estimated at LE 7.43 billion, representing about 4.16% of the total national investments, which amounted to LE 178.66 billion during the period (2002/2003 - 2016/2017) The importance of research comes from the economic and social importance of investment in general and agricultural investment in particular in advancing the overall development. Where investment provides a range of new productive capacities, which are working to provide groups of goods and services in large quantities to achieve surplus to increase the ability of the state to export and provide a difficult currency with which to reform the advantages of trade and increase national income. The main objective of the research is to identify the role of agricultural investments in the development of the agricultural sector, and its role in moving the locomotive of comprehensive development and achieve the strategic goals and Vision 2030, to achieve the main objective, the research addressed the achievement of a set of sub-goals, which are described below 1-Identify the movement of investment among the economic sectors.2- Studying the current status of total and agricultural investments and national and agricultural local production.3- Estimation of economic criteria to measure the efficiency of agricultural investment.4- Analysis of the distribution structure of national investments.5- Identification of a national development projects as a good model for agricultural investment opportunities in the targeted areas at the level of the Republic. The research was based on the method of inductive analysis of the economic analysis in quantitative and descriptive terms, and some statistical analysis methods were used to suit the nature of the collected data. The most important research results1 - There is an investment movement between the economic sectors during the study period (2002/2003 - 2016/2017) Despite the increase in the average value of agricultural investments in the post-revolution, which amounted to about 11 billion pounds, but still little compared to the role of the agricultural sector in the aspects Which means migration from agriculture to other more profitable sectors. 2- Estimating the most important indicators of the efficiency of agricultural investment, it was found that the rate of investment decreased the value of the correct one and an average of 0.05 for the study period, which indicates the efficiency of investment in this sector. The rate of investment productivity has increased from the correct one with an average of 21.08 indicating the efficiency of investment in the agriculture sector. The investment multiplier was negative during the first and second phases except for the second year in the first and the fourth year in the second stage, which means that the investment in the current years is lower than in the previous years. The third stage has increased its value from the correct one, which reflects the efficiency of investment in the total agricultural sector and the average period of study was about - 40.54 and the standard deviation (193.53). And finally the coefficient of agricultural endowment has been found that this rate is less than the correct one and an average of about 0.34, which indicates the efficiency of investment in the total agricultural sector, did not exceed the agricultural investment value of the GDP. 3- The study of the distribution structure of national investments shows that the Arab Republic of Egypt was divided according to the Republican Decree No. 45 of 1988 to seven economic regions, each with one or more governorates. Each region has a capital. Greater Cairo, Alexandria, Delta, and the Sinai and the Suez Canal Region of Northern Upper Egypt Central Upper Egypt Region South Upper Egypt.4 - A study of the distribution structure of national investments was found The study investments targeted for the plan for the fiscal year 2016/2017 shows the acquisition of public investments targeted in the Sinai and Suez Canal in the fiscal year 2016/2017 the largest share of the total investment target and ranked first among the seven regions, estimated at 41.7 billion Which represents about 20.18% of the total value of public investments, which amounted to about 206.6 billion pounds. This is due to the importance of the Suez Canal Development Project. 5 - The study of the distribution of public investment sectorally and according to the financial year plan (2016/2017) shows that the total investments directed to the five governorates of the desert amounted to about 20.79 billion pounds, representing about 13.64% of the total public investments allocated to the governorates of the Republic of about 152.4 billion. 6–The volume of investments directed to both the Red Sea and Matrouh governorates, as compared to the rest of the desert provinces, reached about 11.114 billion pounds, which is about half of the financial allocations. 7-The real estate sector was one of the most important economic sectors for the budget of the investment plan (2016/2017), where it recorded separately and at the level of the five governorates about 10 .85 billion pounds, representing about 52.19% of the total investments directed to the deserts this is one of the most attractive factors for the population. 8 - The distribution of investment allocations on the agriculture and irrigation sector showed a decrease of LE 412 million representing about 1.98% of the total investments directed to the governorates of deserts. 9-The study of a model of a national project in support of the principle of comprehensive agricultural development, which is based on the strategy of 2030 was Project of one and a half million acres win without rival, where the target areas and areas planned for reclamation and culture of about 17 sites distributed in eight provinces are implemented in three stages about 500 thousand acres in the province Aswan is ranked first with about 33.6% of the total target for the first phase, 490 thousand fattens and represents the New Valley about 34.69% of the total target for the second phase. , And finally 510 thousand fattens represent Mania the largest percentage of about 78.43% of the total target for the third phase. 10 - About 1.33 million fattens of this project depends on groundwater irrigation by 88.5% of the target area. In light of the findings, the following recommendations can be drawn:1 - Provide an attractive and appropriate climate for investment through the development of plans, policies and legislation that facilitate the way for investors to eliminate the routine and administrative complexity, in addition to providing information transparently and clearly to investors.2- To pay attention to the developmental role played by the seven economic regions.3 - The need to direct the state to invest in the agricultural sector and intensify its efforts to attract investments to this sector, and attention to plant production and the search for plants bear the difficult environmental conditions and have high economic returns such as plant Jojoba..4 - The need to complete and implement the national project for social housing in all governorates and the governorates of deserts in particular.5 - Completion of the implementation stages of the project to reclaim the million and a half acres, especially in the governorates of deserts

Keywords: Agricultural Investment - Strategy 2030 - Investment Efficiency Criteria.